جَرَيَانُ الْمَصْدَرِ عَلَى غَيْرِ فِعْلِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
دِرَاسَةٌ صَرْفِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

د. عصام عبد المنصف أحمد أبو زيد
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب – جامعة الطائف
dr_abozeyad2005@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ١٣/ ١/ ١٤٣٧ تاريخ الاجازة: ٢/ ٣/ ١٤٣٧

المستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة جريان المصدر على غير فعله في القرآن الكريم مُتَّبِعًا في ذلك المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل؛ ويهدف إلى دراسة رأي علمائنا النحويين في هذه الظاهرة الذي ينص على أنها لا تقع إلا إذا كانت الأفعال المتقدمة متحدة المعنى؛ وهذا ما لم يُسَلِّمْ به البحث؛ لأن اتحاد معنى الأفعال يؤدي إلى اتحاد معنى مصادرها، وهو ما لم يكن. ثم الوقوف على الأسرار الدلالية الكامنة وراءها، منطلقا إلى هذا التحليل من الشواهد التي دارت في كتب النحاة. وقد تبين أن جريان المصدر على غير فعله المتقدم، سواء أكان من جنسه أم من غير جنسه لا يكون إلا لفائدة دلالية.

الكلمات المفتاحية:

جريان – المصدر – القرآن الكريم – الأسرار الدلالية.

المقدمة

دأب العرب على جريان المصادر على غير ألفاظ الأفعال التي تتقدمها، أي يأتون بالمصادر معدولة عن الأفعال التي هي ظاهرة قبلها، وذلك إذا كانت الأفعال المتقدمة تدلُّ على ما أُخْرِجَتْ منه، أي تكون الأفعال متقاربة المعنى أو متشابهة فيه لا متحدة المعنى كما نصَّ على ذلك أغلب النحاة؛ وهو ما لم يُسَلِّمْ به البحث؛ لأنه لولا اختلاف المعاني لما اختلفت المباني، وهذا ما حاول البحث تأكيده من خلال استقصاء الشواهد والوقوف على بعضها بالدراسة والتحليل منطلقا من الشواهد التي دارت في كتب النحاة.

وقد تبين للبحث أن ظاهرة جريان المصدر على غير فعله ظاهرة عربية أكدها الاستعمال اللغوي؛ إذ وردت في القرآن الكريم وكلام العرب منظومه ومنثوره، وقد وردت في نمطين: أولهما: جريان المصدر على فعل مغاير له لكنه من جنسه، أي ما يلتقي فيه المصدرُ مع الفعل في الاشتقاق. والثاني: هو جريان المصدر على فعل مغاير له ليس من جنسه، أي ما لا يلتقي فيه المصدر مع الفعل في الاشتقاق؛ ومن ثم جاء هذا البحث في مبحثين رئيسين: الأول بعنوان: جَرَيَانُ المصدر على فعل مغاير له، من جنسه. والثاني بعنوان: جَرَيَانُ المصدر على فعل مغاير له، ليس من جنسه. متبعا فيهما المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل. وقد جاء هذان المبحثان مسبوقين بمقدمة وتمهيد ومتبوعين بثبت يضم أبرز المواضع لجريان المصدر على غير فعله التي يسر الله لي أن أقف عليها في القرآن الكريم، مراعيا في ترتيبها ترتيب السور التي وردت فيها؛ حتى يسهل على القارئ الإفادة منها، ثم خاتمة تضم أهم ما وصل إليه البحث من نتائج، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد

لعل من تمام العمل في هذه الدراسة أن نقف على مفهوم المصطلحات الواردة فيها؛ حتى تتبين لنا ماهية العمل بها.

أولا: مفهوم الجريان:

الْجَرَيَانُ والْجَرْي مصدران للفعل "جَرَى"، ويُستعملان في كلام العرب في أشياء؛ "يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أَصْلٌ له ومَأْخَذٌ اشْتُقَّ منه، فيقال في: حمدت حمدًا: إن المصدر جارٍ على فعله، وفي نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[(١)]، إنَّ تبتيلا ليس بجارٍ على ناصبه؛ ويقال اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات؛ ويقال: الصفة الجارية على شيء، أي ذلك الشيء: صاحبها، إما مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول"[(٢)].

وقد اعترض الرضي على ابن الحاجب حينما عَرَّفَ المصدر بأنه "اسم الحدث الجاري على الفعل"؛ معللا اعتراضه بأنَّ الْأَوْلَى صيانة الحدِّ – أي التعريف – عن الألفاظ المبهمة؛ وأنه لو قال: اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصرية؛ إذ إنَّ الفعل مشتق من المصدر عندهم[(٣)].

ومنه الإجراء وهو مصدر للفعل الرباعي (أجرى) المتعدي بالهمزة من الفعل اللازم (جرى)، وهو من مصطلحات النحاة القديمة ذات الدلالات المتعددة، وعلى

---

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢/ ١٩٩٦م، ٣/ ٣٩٩.

(٣) انظر: السابق: نفسه.

وجه التحديد هو اصطلاح كوفيٌّ يراد به الصرف والتنوين[١]؛ فاسم المفعول منه (المُجْرَى) بضم الميم يعني الاسم المنصرف، كما أنَّ غير المُجرى يعني غير المنصرف، أما (المَجْرَى) في الشعر فهو حركة حرف الرويِّ المطلق: فَتْحَتُهُ، وَضَمَّتُهُ، وَكَسْرَتُهُ. كما يراد بالإجراء إتباع اسمٍ لآخر في إعرابه؛ مثل: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل. ومنه الإجراء على الموضع، ويراد به "إتباع اسمٍ اسما سابقا عليه في حركة الإعراب التي يستحقها الموقع الإعرابي، لا حسب لفظه؛ مثل: "ليس الجو بحارٍّ ولا باردا"[٢]. ومنه إجراء الوصل مجرى الوقف، ويراد به "معاملة الكلمة عند وصلها بما بعدها معاملة الكلمة عند عدم وصلها بما بعدها في النطق"[٣]، كتسكين آخر الكلمة، أو إلحاق هاء بآخرها تُعرف بهاء السكت. ومنه إجراء اللازم مجرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم، وذلك نحو فك الإدغام في موضع يجب فيه الإدغام. وقد يراد به الصياغة أو الاشتقاق، كما يراد بالجريان، وهذا هو المقصد منه في هذا البحث. وقد آثرت التعبير بالجريان دون غيره كالصياغة، أو الاشتقاق، أو الإخراج أو الإجراء؛ لأنه يدل على حركة المصادر في الاستعمال القرآني، إذ لم تكن المصادر في القرآن الكريم على وتيرة واحدة من حيث استعمالها، كما أنه يردنا إلى المصطلحات القديمة المهجورة، فضلا عن أنه يجري على ألسنة علمائنا الأوائل وكثير من المفسرين في حالة التعبير عن صياغة المصدر من غير فعله.

---

(١) انظر: عبادة، د. محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م، ص٧٣.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ص٧٣.

(٣) السابق: ٧٤.

ثانيا: مفهوم المصدر:

هو اسم الحدث الجاري على الفعل[١] – أي الذي توافق حروفُهُ حروفَ فعله – ويدل على الحدث فقط مجردا من الدلالة على من قام به، أو من وقع عليه، أو زمن وقوعه، أو مكانه، وهذا هو الأصل الذي وُضِع له المصدر. وينقسم إلى مؤول وصريح، أما المؤول فهو ما يمكن أن يُفَسَّر بالمصدر ويحل محله مصدر مُصَرَّحٌ به، ويتكون من "أن" والفعل، أو "ما" والفعل، أو "لو" المصدرية والفعل، أو "كي" المصدرية والفعل، أو "أن" والجملة الاسمية[٢]. وأما الصريح فهو ما يقابل المصدر المؤول ولا يحتاج إلى ما يُفَسَّر به، وهو ما يقتصر عليه موضوع هذا البحث؛ لأن هذا ما دأب عليه العرب في إخراج المصادر على غير ألفاظ الأفعال التي تتقدمها، وهو ما ورد به الأسلوب القرآني الرفيع، وذلك في نمطين: أولهما: جريان المصدر على فعل مغاير له لكنه من جنسه، أي ما يلتقي فيه المصدرُ مع الفعل في الاشتقاق؛ فيكون المصدر من لفظ لفعل وحروفه. والثاني: جريان المصدر على فعل مغاير له ليس من جنسه، أي ما لا يلتقي فيه المصدر مع الفعل في الاشتقاق؛ فلا يكون في المصدر لفظ الفعل ولا حروفه.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٩٩.

(٢) انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٧٤.

المبحث الأول

جَرَيَانُ الْمَصْدَرِ عَلَى فِعْلٍ مُغَايِرٍ لَهُ مِنْ جِنْسِهِ

قد تقع المصادر في مواضع بعضها، وهذا ما أَكَّدَهُ الاستعمال في الشعر القديم والقرآن الكريم؛ فتارة يَجْرِي المصدر على فعلٍ مغايرٍ له لكنه يوافقه في لَفْظِهِ وحُرُوفِهِ، وتارة يَجْرِي المصدر على فعلٍ مغايرٍ له ولا يوافقه لا في لَفْظِهِ ولا في حُرُوفِهِ. وهذا كلُّهُ مرهون بأنْ تكون الأفعال المتقدمة دالة على المصادر الجارية عليها. أي تكون الأفعال متقاربة المعنى، لا متحدة المعنى على حدٍّ تعبير بعض النحاة، وهو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحدٌ، وذلك قولك: اجْتَوَرُوا تَجَاوُرًا وتَجَاوَرُوا اجْتِوَارًا، لأنَّ معنى اجْتَوَرُوا وتَجَاوَرُوا واحدٌ. ومثل ذلك: انْكَسَر كَسْرًا وكُسِرَ انْكِسَارًا لأنَّ معنى كُسِر وانْكَسَر واحدٌ"(١)، فظاهر كلام سيبويه أنَّ المصادر إنَّما يجوز إخراجُها على غيرِ الأفعال المتقدمة عليها إذا كانت الأفعال مُتَّحِدةَ المعنى، وإذا سلَّمْنَا بذلك وجب أن نُسَلِّمَ بأنَّ "اجْتَوَرَ" بمعنى "تَجَاوَرَ"، و"انْكَسَرَ" بمعنى "كُسِرَ"، وذلك على خلاف ما قرره بعض العلماء من استحالة اختلاف اللفظين ويكون المعنى واحدا، قال أبو هلال العسكري: "ولا يجوز أن يكون فَعَلَ، وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لا يكونان على بناء واحد إلا أنْ يجيء ذلك في لغتين؛ فأما في لغة واحدة فمحال أنْ يختلف اللفظان والمعنى واحد"(٢)، فضلا عن أنَّ التسليم بأنَّ "اجْتَوَرَ" بمعنى "تَجَاوَرَ"، و"انْكَسَرَ" بمعنى "كُسِرَ" مما يوقع في تناقض شديد؛ لأن العلماء متفقون

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٤٠٢ه=١٩٨٢م، ٤/ ٨١.

(٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (دت)، ص ٢٤، ٢٣.

على أنَّ معاني الصيغ تختلف باختلاف مبانيها؛ فلولا اختلاف المعاني لما اختلفت المباني، وقد أكد سيبويه نفسه في أكثر من موضع في كتابه افتراق المعاني لافتراق المباني، وعقد لذلك أكثر من باب؛ فقال في باب "افتراق فَعَلْت وَأَفْعَلْت في الفعل للمعنى": "... وقالوا: أَغْلَقْتُ البابَ، وَغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كَثَّرُوا العمل... وَإِنْ قُلْتَ أَغْلَقْتُ الأبوابَ كان عربيًّا جيدًا... ومثل غَلَّقْت وأَغْلَقْت أَجَدْتَ وَجَوَّدْتَ وأشباهه"(١)، وقال في باب "دخول فَعَّلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفْعَلْتُ": "تقول: كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ وَمَزَّقْتُهُ"(٢).

ومن ثم فإن عبارة سيبويه السابقة – "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحدٌ" – لا تقضي بأن تكون المصادر متحدة المعنى، ولا بد من حمل قوله على معنى التقارب أو التشابه؛ ولهذا كان المبرد أكثر دقة حينما قال: "إلا أنَّ اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة"(٣).

واستدل سيبويه على مجيء المصدر على غير فعله بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾(٥)، وبقول القُطَامِيِّ:(٦)

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

(١) الكتاب: ٤/ ٦٣.

(٢) السابق: ٤/ ٦٤.

(٣) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م، ٣/ ٢٠٤.

(٤) سورة نوح: ١٧.

(٥) سورة المزمل: ٨.

(٦) ديوانه: ص٤٠، والخصائص: ٢/ ٣٠٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١١.

وعلل لهذا الاستدلال بأنه إذا قال: أَنْبَتَهُ فكأنه قال: قد نَبَتَ، وإذا قال: تَبَتَّلْ فكأنه قال: بَتِّلْ، ولأنَّ تَتَبَّعْتَ وَاتَّبَعْتَ في المعنى واحد. وهذه الشواهد هي التي تناولها أغلب النحاة ممن جاءوا بعد سيبويه في هذا الباب، وقالوا فيما سبق: جرى "التبتيل" على "التبتل" وليس له في الحقيقة لأنهما بمعنى واحد، وكذلك جرى "النبات" على "أنبت" وهو في الحقيقة مصدر "نبت"، وجرى "الاتباع" على "التتبع" وهو في الحقيقة مصدر "اتبع"؛ مؤكدين في ذلك كله على أنَّ كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد يعمل فيهما الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهذا رأي أبي العباس المبرد والسيرافي، غير أنَّ بعض النحاة يضمر لهذه المصادر فعلا من لفظها؛ فيكون التقدير: اجْتَوَرُوا فَتَجَاوَرُوا تَجَاوُرًا، وتَجَاوَرُوا فاجْتَوَرُوا اجْتِوَارًا، وكذلك أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دَلَّ عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه(١).

وقد ذكر ابن جني جَرَيَانَ المصدر على غير فعله ضمن باب "استعمال الحروف بعضها مكان بعض" وقال في مقدمة هذا الباب: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه"(٢). وبعد أنْ بَشَّرَنا بهذه المقدمة الواعية الدالة إذا به يردد ما قاله السابقون قائلا: "...كما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه، نحو قوله: * وإن شئتم تعاودتم عوادا *(٣) لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا"(١).

---

(١) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (دت)، ١/ ١١٢.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دت)، ٢/ ٢٠٨.

(٣) هذا عجز بيت صدره: بما لم تشكروا المعروف عندي، وهو بلا نسبة في الخصائص وشرح أدب الكاتب ص٤١٦.

وهكذا لم يحاول علماؤنا النحويون أنْ يقفوا على دلالة ذلك التحول بين المصادر ليضعوا أيدينا على الأسرار الدلالية الكامنة وراء وقوع المصادر في مواضع بعضها، واكتفى أغلبهم بترديد عبارة" أجري المصدر على فعل مقدر دل عليه المذكور"؛ وهو ما يدل على أنهم قد اهتموا بالصنعة النحوية دون تلمس دلالات هذه الصنعة وجمالياتها، باستثناء محاولات الزمخشري في الكشاف، وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط. وذلك بخلاف أغلب المفسرين الذين حاولوا سبر أغوار هذا المسلك؛ مؤكدين على أنه لا يكاد يوضع المصدر جاريا على غير فعله في الكتاب العزيز إلا لفائدة جليلة(٢).

ومن الفائدة أن نقف على الشواهد التي دارت في كتب النحاة واستشهدوا بها على جريان المصدر على غير فعله بحجة أن ذلك لا يقع إلا إذا كانت الأفعال المتقدمة متحدة المعنى، وهو ما لا يمكن التسليم به؛ إذ لم يكن عندئذٍ لوقوع المصادر في مواضع بعضها من فائدة، والأَوْلَى أن يقال: إنه لما كانت الأفعال المتقدمة متقاربة المعنى أو متشابهة فيه جاز وقوع المصادر في مواضع بعضها أو جريانها على غير أفعالها.

فمن شواهدهم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(٣)، إذ تقتضي الصنعة النحوية والقياس اللغوي أن يكون التعبير: "والله أنبتكم من الأرض إنباتا"، أو "ونبتم من الأرض نباتا"، ولكن آثر التعبير القرآني الخروج عما تقتضيه تلك

=

(١) الخصائص: ٢/ ٣٠٩.

(٢) انظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دت)، ١١/ ٧٨.

(٣) سورة نوح: ١٧.

الصنعة أو يقتضيه ذلك القياس؛ فحاول النحويون تبرير هذا المسلك العدولي تبريرا صناعيا أو قياسيا، وليس تبريرا دلاليا أو جماليا؛ فقال بعضهم: إن "أنبت" بمعنى "نبت"، وقال بعضهم الآخر: معناه: أنبتكم فنبتم نباتا.

ولكن بالتأمل نجد أنَّ الفعل "أَنْبَتَ" لا يمكن أنْ يكون بمعنى "نَبَتَ"؛ إذ يدل الأول بما يشتمل عليه من همزة التعدية على قوة الخالق – سبحانه وتعالى – في الإنشاء والإيجاد من العدم، فضلا عما تتيحه هذه الهمزة من إسناد فعل الإنبات إلى الله عز وجل؛ إذ إن التعبير بدونها سيكون "ونبتم من الأرض نباتا" بإسناد الإنبات إلى المخلوق لا إلى الخالق سبحانه. ولما ثبتت هذه المعاني بهذا الفعل المتقدم "أنبت" وصارت من لوازمه عدل التعبير القرآني إلى إنشاء معنى جديد، وذلك بجريان المصدر على غير فعله أو بالعدول عن المصدر "إنبات" إلى اسم المصدر "نبات"؛ فنبَّهَ بهذا العدول على نفوذ القدرة في المقدور، وسرعة إمضاء حكمها حتى كأن إنبات الله تعالى لهم نفس نباتهم(١). بالإضافة إلى أن "نباتا" تدل على سهولة الفعل على الفاعل وهو الخالق – عز وجل – مع جمال النبت وحسن تصويره؛ إذ قال تعالى: ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾(٢)، وقال: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾(٣)؛ ولذلك قال سبحانه بعد آية نوح: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾(٤) ولم يقل: خراجا؛ لأنه لما عُلِم أن الإنبات – وهو من العدم – ليس صعبا أو شاقا على الله تعالى عُلِم بالضرورة أن الإخراج للبعث لم يكن صعبا ولا شاقا، ثم إنهم لما كانوا ينكرون البعث أكد على ذلك بمصدر الفعل نفسه "إخراجا"؛ دلالة

(١) انظر: روح المعاني: ٢٩/ ٧٥.

(٢) سورة التغابن: ٣.

(٣) سورة التين: ٤.

(٤) سورة نوح: ١٨.

على أن الإخراج واقع – لا محالة – كالإنبات من العدم.

والشاهد الثاني الذي دار في كتب النحاة قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴾[١]، وكان القياس يقتضي أن يكون التعبير: "وتَبَتَّلْ إليه تَبَتُّلًا"، أو "وبَتِّلْ إليه تَبْتِيلًا"؛ لأنَّ "تَفَعَّلَ" مصدره "التَّفَعُّل"، أما "فَعَّلَ" إذا كان صحيح اللام فمصدره "التَّفْعِيل". وجاز ذلك لأنه أفصح بفعله المتقدم، فكان في ظهوره دلالة على متروك من الكلام الذي هو منه. وبالوقوف على المعاني الصرفية لهاتين الصيغتين: "تَفَعَّلَ" و"فَعَّلَ" نجد أن من معاني الأولى: العمل المتكرر في مهلة، قال الرضي: "وتَفَعَّلَ الذي للعمل المتكرر في مُهلةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذي للتكثير، نحو جرعتك الماء فتجرعته: أي كثرت لك جرع الماء فتقبلت ذلك التكثير"[٢]. كما أنها تفيد التدريج في حدوث الشيء؛ وذلك نحو: تجرَّعتُ الماء، وتحفَّظتُ العلمَ، أي: شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى[٣]. أما صيغة "فَعَّلَ" فالأغلب فيها أن يكون لتكثير الفاعل أصلَ الفعل، نحو: غَلَّقْتُ وقَطَّعْتُ وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ[٤]. وقد أدرك بعض المفسرين هذه المعاني وانطلقوا منها في الوقوف على الأسرار اللطيفة الكامنة وراء جريان المصدر على غير فعله في هذه الآية؛ فذكر ابن القيم أن التعبير القرآني أتى بالفعل المؤذن بالتدريج والتكلف، ثم بالمصدر الدال على

---

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) الرضي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ١/ ١٠٥.

(٣) انظر: الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: د. مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/ ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م، ص ٣٤.

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٩٢.

التَّعَمُّلِ والتَّكَثُّرِ والمبالغة[١]. غير أن أغلب المفسرين ذهبوا إلى أن العلة في العدول عن التبتل إلى التبتيل هي مراعاة حق الفواصل[٢].

والمتأمل يجد أن التعبير القرآني بدأ بالفعل المطاوع أو الدال على المطاوعة أولا (تَبَتَّلْ) ثم بالجاري على فعل التكثير ثانيا (تَبْتِيلًا) على غير عادة المنطق اللغوي؛ إذ إنَّ القياس: فعَّلته فتفعَّل، وليس العكس؛ وذلك لأن ترويض النفس وتطويعها يبدأ بشيء من التدريج والتمهل، ولا يناسب النفسَ أنْ يَحْدُثَ هذا دفعة واحدة، وكأن الأمر من الله – عز وجل – يتمثل في الانقطاع إلى عبادته شيئا فشيئا، والاجتهاد في تطويع النفس وترويضها قليلا قليلا، حتى تتعود على العبادة وتألفها مستقيمة طائعة، فتكون "كأنها منقطعة بغير قاطع، ومقطعة تقطيعا كثيرا بكل قاطع"[٣]. وبهذا أرشد جريان المصدر على غير فعله في هذه الآية إلى ضرورة الجمع بين التَّبَتُّلِ والتَّبْتِيلِ؛ ليدل بذلك على الاهتمام وصعوبة المقام، والتأكيد على المعنى المراد باختلاف المصدرين، فضلا عن أنه روعي بالصيغة المعدول إليها النسق المطلوب في فواصل الآيات؛ لأنَّ رَوِيَّ الآيات مسبوق بالياء وموصول بالألف.

---

(١) انظر: ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، التفسير القيم، جمعه محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت)، ص٥٠١.

(٢) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر،الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، =ط١/ ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م، ٢١/ ٣٣٣، والزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م، ٦/ ٢٤٤.

(٣) البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دت)، ٢١/ ١٤.

وأما الشاهد الثالث في كتب النحاة فهو قول القُطَامِيِّ السابق:

وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

وهذا البيت يُضرب مثلا في الأخذ بالحزم؛ فمن الحزم أن تستقبل الأمور بالإصلاح في أول ما تأتي، لا أن تتركها تفوتك ثم تبدأ في إصلاحها، ومنه قولهم: خذ الأمر بقوابله، أي باستقباله قبل أنْ يُدْبِرَ فيفوتك(١)، قال الأصمعي: ومن هذا قولهم: شرُّ الرأي الدُّبُرِيُّ، أي الذي يكون في آخر الأمر(٢). وكان القياس أن يقول الشاعر: بأن تَتَبَّعَهُ تَتَبُّعًا – على حذف تاء المضارعة؛ لأن أصل الفعل "تَتَتَبَّعُهُ" – أو بأنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا، ولكنه آثر توضيح المعنى باختلاف المصدرين إمعانا في المبالغة؛ لأن صيغة "تَفَعَّلَ" وإن كانت تدل على الاتخاذ والتكلف إلا أن صيغة "افْتَعَلَ" أدل على تحقيق المبالغة؛ فمن معاني "افْتَعَلَ" المبالغة في معنى الفعل؛ كاقْتَدَرَ وارْتَدَّ: أي بالغ في القدرة والرِّدة(٣). وبهذا فإن صيغة "افْتَعَلَ" توحي باحتشاد النفس وتوفرها على حدوث الفعل، ولما قصد الشاعر هذه المعاني مجتمعة عدل عن"التَّتَبُّعِ" إلى "الاتِّبَاعِ" تحقيقا للمعنى باختلاف المصدرين.

وأما ما استشهد به ابن جني في هذا الباب، وهو قول الشاعر:

بِمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

فإن القياس اللغوي يقتضي أن يكون الكلام: تَعَاوَدْنَا تَعَاوُدًا، أو عَاوَدْنَا عِوَادًا، ولكن الشاعر قد ذكر ما يدل على التشارك أولا "تَعَاوَدْنَا" ثم أجرى عليه ما يؤذن

---

(١) انظر: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، شرح أدب الكاتب، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، مكتبة القدسي، القاهرة، (دت)، ص٤١٦.

(٢) انظر: السابق: نفسه.

(٣) انظر: شذا العرف: ٣٣.

بالمغالبة "عِوَادًا"؛ لأن صيغة "تَفَاعَلَ" تدل على التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلا في اللفظ مفعولا في المعنى، بخلاف صيغة "فَاعَلَ" التي تدل على المغالبة[(١)] وتتعدى بذلك إلى اثنين، وبهذا يُنَبِّهُ الشاعر إلى مغالبته في المعاودة؛ إذ إنه يقول لمخاطَبِيه: كان مَيْلِي عنكم وهجراني لكم بكفركم إحساني إليكم، فإن شئتم أن أعود إليه فعودوا أولا إلى الشكر والإقرار بالمعروف، وبهذا يؤكد الشاعر بالمصدر الجاري على غير فِعْلِهِ "عِوَادًا" على مغالبته في معنى المعاودة، وهو ما لم يكن ليتحقق لو قال: تَعَاوَدْنَا تَعَاوُدًا.

وهكذا لا يمكن أن نساوي فيما سبق بين (أَنْبَتَ وَنَبَتَ، وتَبَتَّلْ وَبَتِّلْ، وتَتَبَّعَ واتَّبَعَ، وتَعَاوَدَ وَعَاوَدَ) في المعنى؛ إذ تقتضي هذه المساواة أن نتجاهل كمًّا هائلا من الدلالات المتراكمة والإيحاءات المنبثقة، وما كان العدول عن الإِنْبَاتِ إلى النَّبَاتِ، والتَّبَتُّلِ إلى التَّبْتِيلِ، والتَّتَبُّعِ إلى الاتِّبَاعِ، والتَّعَاوُدِ إلى الْعِوَادِ إلا لأنَّ الأفعال المتقدمة على هذه المصادر كانت من جنس واحد؛ مما جعلها متشابهة الدلالة، أما المصادر فمعناها متباين، ولو كانت بمعنى واحدٍ لَمَا كان لهذا العدول من فائدة؛ فما مِنْ عدول عن صيغة إلى أخرى إلا ويصحبه عدولٌ عن معنًى إلى آخرَ.

ولم تقف هذه الظاهرة عند تلك الشواهد التي وردت في كتب القدماء؛ فهي ظاهرة أصيلة ضاربة في كلام العرب شعرا ونثرا على حدٍّ سواء، ومما ورد من غير ما استشهد به النحاة قول امرئ القيس[(٢)]:

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يُهْزَلِ

---

(١) انظر: السابق: ٣١.

(٢) ديوانه: ٥٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري: ٨١، وشرح المعلقات السبع الطوال للزوزني: ٨٤.

وكان القياس أن يقول: ومن يَحْتَرِث احْتِرَاثِي واحْتِرَاثَك، أو أن يقول: ومَنْ يَحْرُثْ حَرْثِي وَحَرْثَك، إلا أنه أجرى المصدر هنا على غير فعله المتقدم وعطف عليه مثله، أي عدل عن التعبير بالمصدر "احتراث" إلى التعبير باسم المصدر "حرث"، وهذا لا يخلو من الدلالة على رغم قول الزوزني: "والاحتراث والحرث واحد"(١)؛ لأنه لو كان كذلك لما عدل الشاعر في اختياره. والمتأمل يجد أن الشاعر هنا يُشَبِّهُ حاله بحال الذئب؛ فهما قليلا الغنى، ومَنْ كان أمره مثلهما مات هُزْلا، ولذلك أتى بالفعل الدال على الاجتهاد في السعي والطلب والتصرف "يَحْتَرِثْ"، ثم أجرى عليه ما لا يدل على ذلك "حَرْثِي وَحَرْثَكَ" حتى لا يناقض الشاعر نفسه فيما قاله في الشطر الأول؛ ففي الشطر الأول اعتراف بيِّنٌ منه بأنه كثير الإنفاق والتبذير، ويُشَبِّهُ حاله بحال الذئب في ذلك، ولَمَّا كانا كذلك جَعَلَ الاحتراث لمن يجتهد في سعيه محافظًا على كَسْبِهِ، وجَعَلَ الحرثَ له وللذئب؛ لأنهما لم يجتهدا في سبيل ذلك، وإذا ما نال أحدهما شيئا أفاته بسهولة.

وأبرزُ ما يؤيد هذه الظاهرة ورودها في القرآن الكريم في مواضع متعددة، وقد حاولت في ختام هذا البحث أن أذيله بثبت يضم هذه المواضع التي يَسَّرَ لي الله إدراكها. وقد تبيَّن مِنْ تَتَبُّعِ حركة المصدر في القرآن الكريم أَن ورود النمط الأول من جريان المصادر على غير أفعالها– أي الذي يلتقي فيه المصدرُ مع الفعل في الاشتقاق – أكثر من النمط الثاني الذي لا يلتقي فيه الفعل مع المصدر في الاشتقاق. وفيما يأتي نحاول أن نقف على بعض هذه المواضع بالدراسة والتحليل؛ لأن ضيق المقام لن يسعفنا على الوقوف عليها جميعا.

فمن الأول الذي يلتقي فيه المصدر مع الفعل في الاشتقاق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ

(١) شرح المعلقات السبع: ٨٤.

يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾[١]؛ فقد عدل التعبير القرآني عن الأصل في استعمال المصدر الجاري على الفعل وهو "التعجيل"؛ إذ كانت تقتضي المعادلةُ اللغويةُ الموافِقَةُ للنمط المثالي أن يكون الكلام: "ولو يعجل الله للناس الشر تعجيلهم بالخير، أو: "ولو يستعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير. ولما كان الخلاف قائما بين مدلولي "عجَّلَ" و"اسْتَعْجَلَ" كان هذا العدول. وفي الحقيقة لم يشغل هذا الأسلوب كثيرا من النحاة، واكتفى أغلبهم بأن يقول في مثل ذلك: أُجْرِيَ المصدرُ على فعل مقدر دلَّ عليه المذكور، أما المفسرون فقد اجتهدوا في الوقوف على ما وراء هذا العدول من دلالات، فمنهم من كانت تسعفه قريحته ومنطقه اللغوي في الوصول، ومنهم من كان يبعد به التأويل والتقدير عن منطق اللغة السليم. وفي الآية السابقة قال الزمخشري: "أصله ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾ تعجيله لهم بالخير، فوضع ﴿اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾: موضع تعجيله لهم الخير؛ إشعارا بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبتهم، حتى كأنَّ استعجالهم بالخير تعجيل لهم"[٢]، وردَّدَ كثيرٌ من المفسرين والمعربين قول الزمخشري السابق دون مزيد من الإبانة أو البسط في القول، لكنَّ أبا حيان أوجب أن يكون التقدير في الآية: تعجيلا مثل استعجالهم بالخير؛ لأن التعجيل واقع من الله، أما الاستعجال فهو مضاف إليهم، أي للضمير العائد على الناس؛ فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، أو أن ثمة محذوفا تقديره: ولو يعجل الله للناس الشر إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير؛ لأنهم كانوا يستعجلون بالشر ووقوعه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير[٣]. وهذا ما ذكره الآلوسي مؤكدًا أنَّ الأصل –

---

(١) سورة يونس: ١١.

(٢) الكشاف: ٣/ ١١٨.

(٣) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد =

على ما قال أبو البقاء – "تعجيلا مثل استعجالهم"، فحذف تعجيلا وصفته المضافة وأقيم المضاف إليه مقامها[١]. وعلى رغم أن الآلوسي ذكر أن الأصل هو ما قاله أبو البقاء: تعجيلا مثل استعجالهم قد استحسن قول الزمخشري السابق، وأكد على أنه كلام رصين يدل على دقة نظر صاحبه. والمتأمل لكلام الزمخشري يجد أنه مبنيٌّ على أنَّ فاعل الاستعجال هو الله – عز وجل – وهذا بعيد؛ لأن الاستعجال لا يكون من الله وإنما من العبد، وهذا ما يؤكده استقراء هذه المادة في القرآن الكريم؛ فقد وردت في قوله تعالى فيما يأتي:

- ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾[٢]
- ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[٣]
- ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾[٤]
- ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[٥]
- ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[٦]
- ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ﴾[٧]

=

الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م، ٥/ ١٣٣.

(١) انظر: روح المعاني: ١١/ ٧٨.

(٢) سورة الأنعام: ٥٧.

(٣) سورة الأنعام: ٥٨.

(٤) سورة يونس: ١١.

(٥) سورة يونس: ٥٠.

(٦) سورة يونس: ٥١.

(٧) سورة الرعد: ٦.

- ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾(١)
- ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا ﴾(٢)
- ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾(٣)
- ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ۚ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾(٤)
- ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ ﴾(٥)
- ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾(٦)
- ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ﴾(٧)
- ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾(٨)
- ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ ﴾(٩)
- ﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ ﴾(١٠)
- ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾(١١)
- ﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾(١)

---

(١) سورة النحل: ١.

(٢) سورة الإسراء: ١٨.

(٣) سورة الكهف: ٥٨.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٥) سورة الحج: ٤٧.

(٦) سورة الشعراء: ٢٠٤.

(٧) سورة النمل: ٤٦.

(٨) سورة النمل: ٧٢.

(٩) سورة العنكبوت: ٥٣.

(١٠) سورة العنكبوت: ٥٤.

(١١) سورة الصافات: ١٧٦.

- ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٢]
- ﴿ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ﴾[٣]
- ﴿ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ﴾[٤]
- ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ ﴾[٥]
- ﴿ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[٦]
- ﴿ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴾[٧]

وهذا الاستقراء لمادة (عجل) في القرآن الكريم يؤكد على أن فعل لاستعجال – وقد ورد في عشرين موضعا – لم يرد في أي موضع مسندا إلى الله – عز وجل – على عكس فعل التعجيل الذي ورد في خمسة مواضع[٨]مسندا فيها كلها إلى الله. فضلا عن أن السياق الداخلي وكذلك الخارجي[٩] يحكمان بأن يكون المصدر في الآية السابقة (استعجالهم) مضافا إلى فاعله وهو الضمير العائد على الناس؛ والمعنى على ذلك: لو يعجل الله للناس الشر مثل محبة استعجالهم للخير لأهلكهم، ومن هنا كان العدول عن "التعجيل" إلى "الاستعجال"؛ لأن

=

(١) سورة ص: ١٦.

(٢) سورة الشورى: ١٨.

(٣) سورة الأحقاف: ٢٤.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٥) سورة الفتح: ٢٠.

(٦) سورة الذاريات: ١٤.

(٧) سورة الذاريات: ٥٩.

(٨) هذه المواضع هي: [يونس: ١١]، [الإسراء: ١٨]، [الكهف: ٥٨]، [ص: ١٦]، [الفتح: ٢٠].

(٩) السياق الداخلي هو السياق اللغوي الذي يشكل النص ويساعد في بناء أجزائه. أما السياق الخارجي فهو الظروف والملابسات المحيطة بالنص اللغوي أثناء ولادته.

التعجيل يوحي بطلب العجلة من الذات؛ ومن ثم فهو طلب داخلي يأتي من الإيعاز إلى النفس وبعثها على فعل الشيء، أما الاستعجال فهو طلب خارجي، لا يكون الإيعاز فيه إلى النفس، وإنما يكون منها إلى غيرها؛ إذ يوحي بطلب العجلة من الآخر لعدم مقدرة الذات على المطلوب، فضلا عما توحي به الهمزة والسين والتاء – في الاستعجال – من توفر النَّفْسِ على طلب العجلة، والاجتهاد فيه، والإلحاح عليه، وهذا ما لا يفي به التعبير بالتعجيل. وإذا كان الاستعجال من الناس بالخير فذلك لأنهم جُبِلُوا على العجلة؛ قال تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾(٢)، كما جُبِلُوا على مَحَبَّةِ الخير، وقد عَبَّرَ الله – سبحانه – عن ذلك بقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾(٣)، ولما كانت "لو" امتناعية كان المعنى متضمنا نفي التعجيل، أي أن الله لا يُعَجِّلُ لهم الشرَّ، ولا يقضي إليهم أجلهم، وإنما يمهلهم، ويدرُّ لهم النعم، ويصيبهم بشيء من النقم؛ حتى يلجأوا إليه – سبحانه – بكشفها، وقد حكى الله – عز وجل – عنهم ذلك في آيات كثيرة كقوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾(٤)، وقوله: ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾(٥).

ولعل سائلا يسأل: ولماذا عدل التعبير عن أن يقال: ولو يستعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير؟ فالجواب أنه لما كان الفعل "يستعجل" يوحي بطلب

---

(١) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٢) سورة الإسراء: ١١.

(٣) سورة العاديات: ٨.

(٤) سورة يونس: ١٢.

(٥) سورة النحل: ٥٣.

العجلة من الآخر كما سبق امتنع إسناده إلى الله – سبحانه – دفعًا لإيهام النقص بأن من يستعجل الشيء ربما يكون طالبا عجلته من غيره[١]، وتنبيها على أن الأمر ليس إلا بيده وحده.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً﴾[٢]، ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٍ تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[٣]، ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ﴾[٤]، ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٌ كَرِيمٌ﴾[٥]، ﴿إِن تُقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا يُضَٰعِفۡهُ لَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾[٦]، ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٧].

ففي الآيات السابقة أُجري المصدر على غير صدره، أي على غير فعله المتقدم، وبعبارة أخرى عدل التعبير القرآني فيما سبق عن المصدر إلى اسم المصدر؛ إذ كان القياس أن يكون التعبير في آية البقرة: يُقْرِضُ اللهَ إِقْرَاضًا، وعليه بقية

---

(١) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٩/ ٨٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٥.

(٣) سورة المائدة: ١٢.

(٤) سورة الحديد: ١١.

(٥) سورة الحديد: ١٨.

(٦) سورة التغابن: ١٧.

(٧) سورة المزمل: ٢٠.

الآيات. وانتصاب "قرضا" في الآيات السابقة إما على المصدر الجاري على غير فعله؛ فكأنه قيل: إقراضًا، أو على أنه مفعول به ثان لـ "يُقْرِضُ"؛ فيكون بمعنى مقروض، كالخَلْق بمعنى المَخْلُوق(١).

وفي الحقيقة تعد الآيات السابقة مثلا لتقديم العمل الذي يُطلبُ به ثوابه، وهذا على سبيل التأسيس والتقريب للناس بما يفهمونه؛ إذ شبه الله – سبحانه – عطاء المؤمن في الدنيا بما يرجو ثوابه في الآخرة بالقرض، كما شبه بذل النفوس والأموال في الجنة بالبيع والشراء(٢)؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾(٣)، وهذا ندبٌ إلى الإنفاق في سبيل الله بأسلوب رقيق يجعل المنفق في سبيل الله كالذي يقرض الله – سبحانه – وهو الغني الحميد.

والمتأمل في الآيات السابقة يجد أن فعل الإقراض جاء بالأزمنة الثلاثة: الماضي (أَقْرَضْتُمُ – أَقْرَضُوا)، والمضارع (يُقْرِضُ – تُقْرِضُوا)، والأمر (أَقْرِضُوا). وبالنظر إلى أصل هذه الأفعال وهو الماضي – إذ يتصرف المضارع من الماضي، والأمر من المضارع – نجد أن الفعل (أقرض) متعديا بالهمزة، وهذه الهمزة هي التي أسندت الإقراض إلى المنفق في سبيل الله، وجعلت الاستقراض مسندًا إلى الله – سبحانه – وهو الْمُنَزَّهُ عن الحاجات؛ ترغيبا في الصدقات وفعل الخيرات. ولما تبيَّن الحدث وفاعله ومفعوله بالأفعال المتقدمة أُجري المصدر على غير هذه الأفعال فجاء "قرضا" بغير الهمزة التي أفادت التعدية من قبل، أي جاء التعبير باسم

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٦١.

(٢) انظر: السابق: نفسه، والكشاف: ١/ ٤٧٠.

(٣) سورة التوبة: ١١١.

المصدر عدولا عن المصدر؛ ليدل دلالة واضحة على مطلق الحدث دون تعلق بفاعل أو مفعول؛ فالتعبير باسم المصدر يكون لمجرد الدلالة على الحدث[١]، وهذا هو الفرق المعنوي بين التعبير بالمصدر والتعبير باسم المصدر، قال أبو البقاء الكفوي" المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام. ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله. واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه في الموضوع له وإن كان له تعلق في الواقع، ولذلك لا يقتضي الفاعل والمفعول، ولا يحتاج إلى تعيينهما"[٢]. وبعد أن وضعنا أيدينا على الفرق الدلالي بين المصدر واسم المصدر نكون قد اقتربنا من إدراك دلالة ذلك العدول في الآيات السابقة؛ إذ إن إيثار التعبير باسم المصدر يخلص المعنى مما يُسندُ إليه الحدث، أي يصرف الذهن إلى الحدث فقط (القرض) دون تَعَلُّقه بشيء مما يقتضيه؛ ومن ثم يقطع على العبد المنفقِ السبيلَ إلى الامتنان بما أنفقه أو قدمه من عمل، وهذا ما يوحي به سلب الهمزة التي أفادت التعدية في (الإقراض) من اسم المصدر (قرضا)، ولهذا قُيِّدَ اسم المصدر المعدول إليه في الآيات السابقة بأن يكون حسنًا؛ فقال تعالى: ﴿ قَرْضًا حَسَنًا ﴾؛ وتقييده بالحسن لكي يكون طيب النية خالصا لله – سبحانه – بلا مَنٍّ ولا أذى.

---

(١) انظر: ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (دت)، ص٦٠٦.

(٢) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢/ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م، ص٨١٦.

المبحث الثاني
جَرَيَانُ الْمَصْدَرِ عَلَى فِعْلٍ مُغَايِرٍ لَهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ

هذا هو النمط الثاني من أنماط جريان المصدر على غير فعله، وهو ما يكون الفعل فيه مغايرا لمصدره وليس من جنسه، أي ما لا يلتقي فيه المصدر مع الفعل في الاشتقاق، ومنه كما قال سيبويه: "يَدَعُهُ تَرْكًا؛ لأن معنى يدع ويترك واحد"(١)، ومنه أيضا قولهم: أَبْغَضْتُهُ كراهةً، وقَعَدْتُ جلوسًا، وحَبَسْتُ منعًا، ورُضْتُهُ إذلالا، وأَشْنَؤُهُ بُغْضًا. وأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى، نحو: أعجبني الشيء حبًا، بدلا من أعجبني الشيء إعجابًا؛ لأنه إذا أعجبك فقد أحببته(٢)، ومنه قول الشاعر(٣):

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

أما النحويون الذين لا يجيزون أنْ يعمل الفعل في شيء من المصادر إلا أنْ يكون من لفظه فلم يرضوا بأن يكون المصدر منصوبا بالفعل كما سبق، وذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر، فإذا قلت: يعجبني حبًّا أو قعدت جلوسًا، فكأنك قلت: يعجبني فأحبه حبًّا، وقعدت فجلست جلوسًا، وكذلك كل ما كان من هذا الباب، وهو رأي سيبويه(٤).

وقد وازن ابن جني بين هذا النمط والنمط السابق من جريان المصدر على غير فعله الذي دار حوله المبحث الأول، وذكر أن هذا النمط الذي نحن بصدده

---

(١) الكتاب: ٤/ ٨٢.

(٢) انظر: شرح المفصل: ١/ ١١٢.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه: ص١٧٢، واللمع في العربية لابن جني: ٤٥، وبلا نسبة في شرح المفصل: ١/ ١١٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١/ ١١٢.

أَصْنَعُ من النمط السابق، أي يجاوزه في الصنعة، ومعنى أنه يجاوزه في الصنعة أنه يجاوزه في الدلالة، ولذلك ختم الباب بقوله: "... فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها..."(١). وورود هذا النمط من جريان المصدر على غير فعله – إذا ما قورن بالنمط السابق – قليل في كلام العرب شعرا ونثرا، ومع قلته لم يخل شعر الفحول الأوائل منه؛ فمن ذلك قول امرئ القيس(٢):

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وكان القياس أن يقول: لا تَهْلِكْ هَلَاكًا، أو لَا تَأْسَ أَسًى، لكنه يعلم أن أحد هذين القولين لا يفي بالمعنى المراد، وأنه لا بد منهما معا حتى يكتمل المعنى؛ فأوجز اللفظ بهذه الصياغة، وأطال بها المعنى، وكأنه أراد أن يقول: لا تَأْسَ أَسًى، ولا تَهْلِكْ هَلَاكًا، فخالف بين المصدر والفعل المذكور مبالغة في التعبير عن حالة الحزن التي سيطرت عليه، وغَلَبَتْهُ كما تغلبُ العلةُ صاحبَهَا. وهكذا أجاد الشاعر بهذا الإيجاز أيما إجادة.

ومنه أيضا قول طرفة(٣):

أُمِرَّتْ يَدَاهَا فَتْلَ شَزْرٍ وَأُجْنِحَتْ لَهَا عَضُدَاهَا فِي سَقِيفٍ مُسَنَّدِ

فقد أتى طرفة بالمصدر (فَتْل) موافقا لمعنى مصدر الفعل المتقدم عليه (أُمِرَّت)، وكان القياس أن يقول: أُمِرَّت يداها إمرارَ شَزْرٍ، أو فُتِلت يداها فَتْلَ شَزْرٍ، إلا أنه آثر التأكيد بمخالفة اللفظين.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣١٠.

(٢) ديوانه: ٢٤، وشرح القصائد السبع: ٢٣، وشرح المعلقات السبع: ٦٥.

(٣) ديوانه: ٣٤، وشرح القصائد السبع: ١٦٧، وشرح المعلقات السبع: ١١٤.

ومنه في القرآن الكريم – على قلته – قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴾[(١)]، فقد عدل التعبير القرآني عن مصدر الفعل المذكور (تَخِرُّ) إلى مصدر غير الفعل المذكور(هَدًّا)، أي جاءت البنية السطحية للكلام متحولة عما تقتضيه البنية العميقة بأن يكون نسق الكلام: وتَخِرُّ الْجِبَالُ خَرًّا، أو وَتَهِدُّ الْجِبَالُ هَدًّا، ولا يكون هذا الأسلوب العدولي مفرغا من أي قيم دلالية إيحائية؛ إذ لا يمكن أن نساوي بين القعود والجلوس في قولنا: قعدت جلوسا، على رغم أن أغلب النحويين يقولون في مثل ذلك: أُجْرِيَ المصدر على فعلٍ غيرِ المتقدِّم، وإنما جاز ذلك لأن القعود والجلوس متحدان في المعنى، وفي الحقيقة القعود غير الجلوس؛ فالقعود هو الانتقال من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، أما الجلوس فهو الانتقال من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ؛ وعلى هذا فإن قولنا: قعدت قعودا ليس كقولنا: قعدت جلوسا؛ ففي الأول جيء بالمصدر تأكيدا لعامله (قعد) وتكرارًا للحدث ذاته؛ أي كأنك قلت: قعدت قعدت، وفي الثاني لم يكن الغرض مجرد تأكيد للعامل بقدر ما يكون بيانا لهيئة صدوره نحو: رجع القهقرى. ومن ثم لا يمكن أن نسلِّم بأن (تَخِرُّ) بمعنى (تَهِدُّ)، وإلا لما كان للعدول عن (تَخِرُّ خَرًّا) إلى (تَخِرُّ هَدًّا) من فائدة، وذلك على رغم أن كثيرا من العلماء جعل (هَدًّا) منصوبا على المصدر لأن معنى (تخر): تنهد، ومنهم من جعل المصدر في موضع الحال، أي مهدودة، وأجاز الزمخشري أن يكون المصدر مفعولا له، أي لأنها تهد[(٢)]. وقال الرازي: "أي تهد هدا أو مهدودة أو مفعول له أي لأنها تهد، والمعنى أنها تتساقط أشد ما يكون تساقط البعض على البعض"[(٣)].

---

(١) سورة مريم: ٩٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٤/ ٥٧، والبحر المحيط: ٦/ ٢٠٦.

(٣) الرازي، الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير =

والظاهر أن (هَدًّا) مصدر توكيديٌّ من معنى (تخر)؛ لأن (تخر وتهد) متشابهان في المعنى، وليسا بمعنى واحد كما قال بعض العلماء، فضلا عن أن هذا المصدر مُبَيِّنٌ لهيئة صدور فعله المتقدم. ويبقى السؤال: لم عدل التعبير عن وتَخِرُّ الْجِبَالُ خَرًّا إلى وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا؟ وجواب ذلك لا يكون إلا بالوقوف على معنى (تخر وتهد) معجميًّا. جاء في لسان العرب "خَرَّ لِوَجْهِهِ يَخِرُّ خَرًّا وخُرُورًا: وَقَعَ...، وخَرَّ الْمَاءُ يَخِرُّ بِالْكَسْرِ خَرًّا إِذَا اشْتَدَّ جَرْيُهُ...، وَخَرَّ الْحَجَرُ يَخُرُّ خُرُورًا: صَوَّتَ فِي انْحِدَارِهِ...، وَخَرَّ الْبِنَاءُ: سَقَطَ. وَخَرَّ يَخِرُّ خَرًّا: هَوَى مِنْ عُلْوٍ إِلَى أَسْفَلَ"(١). وورد في مادة (هدد): "الْهَدُّ: الْهَدْمُ الشَّدِيدُ وَالْكَسْرُ...، الأصمعيُّ: هَدَّ الْبِنَاءَ يَهُدُّهُ هَدًّا إِذَا كَسَرَهُ وَضَعْضَعَهُ...، والْهَدَّةُ: صَوْتٌ شَدِيدٌ تَسْمَعُهُ مِنْ سُقُوطِ رُكْنٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ نَاحِيَةِ جَبَلٍ...، وَالْهَدُّ وَالْهَدَدُ: الصَّوْتُ الْغَلِيظُ"(٢). ومن هذه الدلالات المعجمية للفعلين يتبين لنا ما يأتي:

١- خرُّ الجبال لا يكون إلا من أعلى؛ ومن ثم يلقي الفعل ظلالا من الرعب والفزع على هذا المشهد.

٢- لم يكن هذا الخَرُّ بطيئا لينا، وإنما كان خَرًّا شديدًا تنخلع القلوبُ من هَوْلِهِ.

٣- لم يكن هذا الهَدُّ هَدْمًا يسيرًا؛ إذ تُدَكُّ الجبال به دكًّا حتى تُسَوَّى بالأرض.

٤- لم يكن هذا المشهد صامتا؛ إذ يحاكي فعلا الْخَرِّ والْهَدِّ الصوتَ الشديدَ

=

الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م، ٢١/ ٢٥٥.

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢/ ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، مادة (خرر).

(٢) السابق: مادة (هدد).

الناتجَ عن خرِّ الجبال، فهو صوت شديدٌ متكررٌ تكاد تتطاير منه الأفئدة، بل إن القارئ لكلمة "هدًّا" – مع الضغط على صوت الدال الشديد المجهور الذي يحاكي النطق به ما يشبه الانفجار الناتج عن هدِّ الجبالِ - لَيَشْعُرُ بطنين التصدُّعِ والدَّكِّ في الأذن، هذا الطنين يحاكي الارتطام الشديد الذي يحدث عند سقوط شيءٍ ثقيلٍ، فما البال لو كان ذلك الشيء هو الجبال برسوخها؟! إذن لكان ارتطامًا خارجَ وَعْيِ الآذانِ، وإدراكِ الأبصارِ، وَتمَالُكِ القلوبِ. ولهذا كله آثر التعبير العدول بالمصدر بإجرائه على غير فعله؛ للانتقال بالقارئ من ظلال الخرِّ إلى ظلال الهدِّ؛ حتى يكتمل المشهد في ذهن المتلقي؛ فتزداد به الصورة فظاعة، ويزداد المعنى رهبة وخوفا من غضب الله – سبحانه - الذي كاد يحل بتلك القولة الجائرة التي نطق بها المشركون ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ﴾[١]، تلك القولة التي ما كادوا ينتهون من قولها إلا وقد صدر الحكم الإلهي عليها ﴿ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴾[٢]، بل إن الكون كله ينتفض، ويتزلزل ما فيه ويرتجف؛ استعظاما لما قيل، وتهويلا من فظاعته، وتصويرا لأثره في الدين وهدمه لأركانه وقواعده ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدّٗا ﴾[٣]، وهكذا تتعانق الألفاظ بجرسها، والتراكيب بإيقاعها في تصوير هذا المشهد العظيم.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ

---

(١) سورة مريم: ٨٨.

(٢) سورة مريم: ٨٩.

(٣) سورة مريم: ٩٠.

(٤) سورة البقرة: ٥٥.

فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾[١]، فقد وردت هاتان الآيتان في سورتين مختلفتين، ولكن يشملهما سياق متشابه وهو سياق التكذيب والعناد والمكابرة؛ فقد أخبر الله سبحانه في آية البقرة عن تعنت بني إسرائيل في إيمانهم بنبيهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وتعليقهم هذا الإيمان بأنْ يُرِيَهُم موسى اللهَ جهرةً. وفي آية النساء يخبر الله تعالى نبيه محمدا – صلى لله عليه وسلم – أن أهل الكتاب أي أهل التوراة من اليهود سيسألونه أن ينزل عليهم من السماء كتابا مكتوبا يعجز جميع الخلق عن أن يأتوا بمثله حتى يتبعوه ويشهدوا له بالنبوة، ويخبره الله– عز وجل – أن آباءهم قد عنَّتوا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من قبل بسؤال أكبر عند الله وأعظم من سؤالك؛ إذ قالوا له: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾[٢]، وقد جاء التعبير القرآني في الآيتين معدولا عما يقتضيه القياس اللغوي بأن يكون نسق الكلام: حتى نرى الله رؤية في آية البقرة، وفي آية النساء: أرنا الله رؤية. قال الزمخشري: "(جهرة): عيانا، وهي مصدر من قولك: جهر بالقراءة والدعاء، كأن الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية، والذي يرى بالقلب مخافت بها، وانتصابها على المصدر، لأنها نوع من الرؤية فنصبت بفعلها كما تنصب القرفصاء بفعل الجلوس، أو على الحال بمعنى ذوي جهرة[٣]".

وثمة قول ثالث في نصبها، وهو أن تكون راجعة لمعنى القول أو القائلين، فيكون المعنى في آية البقرة: وإذ قلتم كذا قولا جهرة، وفي آية النساء: فقالوا أرنا الله قولا جهرة، أو جاهرين بذلك القول غير مكترثين ولا مبالين، وهو المروي عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – وأبي عبيدة[٤]. ومن العلماء من قال إنها منصوبة

---

(١) سورة النساء: ١٥٣.

(٢) سورة النساء ١٥٣.

(٣) الكشاف: ١/ ٢٧٠.

(٤) انظر: روح المعاني: ١/ ٢٦٢.

على أنها نعت لمصدر محذوف، أي رؤية جهرة[١]. ولإدراك قيمة العدول في الآيتين السابقتين عن "رؤية" إلى "جهرة" لا بد من الوقوف على الدلالة المعجمية لكلمة "جهرة".

قال ابن منظور: "الْجَهْرَةُ: مَا ظَهَرَ. ورآه جَهْرَةً: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ؛ وَرَأَيْتُهُ جَهْرَةً وَكَلَّمْتُهُ جَهْرَةً وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: "أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً"، أَيْ غَيْرَ مُسْتَتِرٍ عَنَّا بِشَيْءٍ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً"، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: أَيْ غَيْرَ مُحْتَجِبٍ عَنَّا، وَقِيلَ: أَيْ عِيَانًا يَكْشِفُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ"[٢]. وذكر الراغب الأصفهاني أن الجهر يقال لظهور الشيء بإفراط حاسة البصر أو حاسة السمع[٣]، ومعنى ذلك أن (الجهر) ومشتقاته مما يوحي بالمبالغة في معناه المعجمي سواء كان مرتبطا بالبصر، نحو: رأيته جهارا، ومنه الآيتان السابقتان، ومنه: جَهَرَ الْبِئْرَ واجْتَهَرَهَا: إذا أظهر ماءها، أم مرتبطا بالسمع نحو قوله تعالى فيما يأتي: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ ﴾[٤]، ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[٥]، ﴿ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴾[٦]، ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ﴾[٧]، ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾[٨]، ﴿ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾[١].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٢٠٧.

(٢) لسان العرب: (جهر).

(٣) انظر: الأصفهاني، العلامة الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، (دت)، ص٢٠٧.

(٤) سورة الرعد: ١٠.

(٥) سورة طه: ٧.

(٦) سورة الأنبياء: ١١٠.

(٧) سورة الملك: ١٣.

(٨) سورة الإسراء: ١١٠.

وبعد هذا العرض الذي أشار إليه الراغب الأصفهاني[٢] يستقر في أذهاننا أن الجهر يُعبَّر به عن إفراط حاسة البصر فيدل على الرؤية العينية، أو إفراط حاسة السمع فيدل على رفع الصوت، وبهذا نكون قد اقتربنا من دلالة العدول عن "رؤية" إلى "جهرة"؛ إذ لو كان التعبير: حتى نرى الله رؤية، وأرنا الله رؤية، لأدى ذلك إلى احتمال أن تكون الرؤية مناما أو علما بالقلب[٣]، وعليه يكون المصدر "رؤية" مجرد تأكيد وتكرار لما يحمله الفعل من معنى، ولِنَفْيِ هذا الاحتمال أُجْرِيَ المصدر على غير فعله المتقدم حتى يُفْهَمَ به أنَّ الرؤية المرادة هنا هي الرؤية البصرية، وهي التي لا حجاب دونها؛ ومن ثم فإنَّ الْأَوْلَى في كلمة "جهرة" أنْ تكون منصوبة على أنها مصدر لإزالة ذلك الاحتمال، وهذا أدلُّ على تَعَنُّتِ أهل التوراة من اليهود في إيمانهم بالرسول ﷺ وتصديقهم بنبوته، كما تَعَنَّتَ آباؤهم من قبل في الإيمان بموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ والتصديق به؛ إذ علَّقُوا ذلك بطلب المحال في الدنيا وهو رؤية الله – عز وجل – عِيانًا، ولذلك كان الجواب سريعا من الله لهم ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[٤]، ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾[٥].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾[٦]. ولإدراك جريان المصدر على غير فعله المتقدم في هذه الآية لا بد من تأمل الشكل الآتي:

البنية السطحية: أحصيناه ← كتابا

=

(١) سورة الحجرات: ٢.

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٠٨.

(٣) انظر: روح المعاني: ١/ ٢٦٢.

(٤) سورة البقرة ٥٥.

(٥) سورة النساء ١٥٣.

(٦) سورة النبأ: ٢٩.

البنية العميقة: أحصيناه ← إحصاء

أو: كتبناه ← كتابا

فهذه هي البنية السطحية التي جاءت عليها الآية بالعدول في التعبير عن (إحصاء) إلى (كتابا) وذلك بعد تحويلات عن البنية العميقة التي يُفترض أن يكون التعبير فيها: أحصيناه إحصاء، أو كتبناه كتابا. وهذا الافتراض مبني على قانون الاشتقاق الذي يؤكد على ضرورة جريان المصدر على فعله المتقدم، ومن ثم لا بد من فائدة لهذا المسلك العدولي الذي آثره التعبير القرآني. وأغلب العلماء على أن (كتابا) منتصب على أنه مصدر من معنى (أحصيناه)، أو يكون (أحصيناه) في معنى (كتبناه)، والتجوُّزُ عندئذٍ إما في المصدر وإما في الفعل؛ وذلك لالتقائهما في معنى الضبط، أو على أنه مصدر في موضع الحال؛ أي: مكتوبا في اللوح وفي صحف الحفظة[١]. وهذا تبرير تقتضيه الصنعة النحوية، أما الصنعة الدلالية والجمالية وراء هذا العدول فتقتضي الوقوف أولا على المعنى المعجمي لكلمة (أحصيناه)؛ حتى نتمكن من إدراك دلالة ذلك العدول. قال الأصفهاني: "الْإِحْصَاءُ التَّحْصِيلُ بِالْعَدَدِ، يُقَالُ: قَدْ أَحْصَيْتُ كَذَا، وذَلِكَ مِنْ لَفْظِ الْحَصَا، واسْتِعْمَالُ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَمَّدُونَهُ بِالْعَدِّ كَاعْتِمَادِنَا فِيهِ عَلَى الْأَصَابِعِ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[٢]، أَيْ: حَصَّلَهُ وَأَحَاطَ بِهِ"[٣]. وقال ابن منظور: "وَالْإِحْصَاءُ: الْعَدُّ وَالْحِفْظُ. وَأَحْصَى الشَّيْءَ: أَحَاطَ بِهِ. وَفِي التَّنْزِيلِ: "وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا"، الْأَزْهَرِيُّ: أَيْ أَحَاطَ عِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِاسْتِيفَاءِ عَدَدِ كُلِّ شَيْءٍ. وَأَحْصَيْتُ الشَّيْءَ: عَدَدْتُهُ"[٤]. وبهذا فإن

(١) انظر: الكشاف: ٦/ ٣٠١، والبحر المحيط: ٨/ ٤٠٦.

(٢) سورة الجن: ٢٨.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٤٠.

(٤) لسان العرب: (حصى).

معنى الإحصاء يتمثل في العَدِّ أو الحفظ للضبط، والحفظ قد يعترضه النسيان، ومن ثم يبقى الإحصاء مفتقرا إلى معنى التدوين والكتابة؛ ولهذا لما بيَّن التعبير القرآني للطغاة المكذبين المتسائلين عن النبأ العظيم أنَّ الله – عَزَّ وَجَلَّ – قد أحصى عليهم كل شيء إحصاء دقيقا لا يفلت منه حرف واحد جاء بما يقطع على أولئك المكذبين الرجاء في النسيان – وذلك بجريان المصدر على غير فعله المتقدم – فقال: "كتابا" بدلا من "إحصاء"؛ إذ لو كان التعبير: وكل شيء أحصيناه إحصاء، لكان المصدر هنا مشعرا بتأكيد الفعل وتكراره؛ إذ إن المصدر بمنزلة تكرار الفعل، وكأنَّ المعنى عندئذ: وكل شيء أحصيناه أحصيناه، وليس هذا معقد المعنى المراد؛ إذ أراد الله – عز وجل – أن يؤكد لهؤلاء الطغاة المكذبين أنَّ جميع أفعالهم وأقوالهم معدودة عليهم ومكتوبة ومصونة عن النسيان والإغفال. ومن ناحية أخرى جاء العدول في التعبير القرآني عن "إحصاء" إلى "كتابا" بمثابة الرد على تكذيب أولئك المكذبين الذي عبَّرَ عنه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[1]، فلما بالغوا في تكذيبهم بآيات الله – سبحانه – عدل التعبير القرآني عن "تَكْذِيبًا" إلى "كِذَّابًا" ذات الجرس الشديد الموحي بشدة التكذيب والإصرار عليه؛ لتأكيد الحدث من جهة، والدلالة على الإفراط فيه من جهة أخرى، فقد كانوا في كذبهم كمن يغالب في أمر حتى يبلغ فيه أقصى جهده. وبعد هذا التكذيب الشديد يخبرهم الله – عز وجل – بهذه الحقيقة الصارمة والصادمة ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴾، وبعد ما علموا هذه الحقيقة التي تقطع عليهم أملهم ورجاءهم جاءهم من الله – سبحانه – الأمرُ الحاسمُ والجازمُ بخيبةِ الأملِ والتَّأْنِيبِ المُيْئِسِ والمُبْلِسِ من كل رجاء في التغيير أو التخفيف؛ فقال تعالى: ﴿ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾[2].

(١) سورة النبأ: ٢٨.

(٢) سورة النبأ: ٣٠.

وربما يسأل سائل: ولمَ عدل التعبير القرآني عن أن يكون: "وكل شيء كتبناه كتابا" بجريان المصدر على فعله المتقدم ولا حاجة عندئذ للعدول السابق؟ وجواب ذلك أنه لما كان معنى الفعل "كتب" محصورا في الإثبات والتدوين من دون العدِّ والإحصاء عُدل عنه إلى الفعل "أحصى"؛ دفعًا لإيهام الترك أو التفويت؛ وبهذا يتضح أن الكتابة – وحدها – دون الإحصاء لا يمكن أن تدل على المعنى المراد، كما أن الإحصاء لا يمكن أن يفي بالمعنى المطلوب دون الكتابة؛ ومن ثم أُجْرِيَ مصدر فعل الكتابة على فعل الإحصاء ليكتمل المعنى بهما معًا. وهكذا لم يجر المصدر على غير فعله المتقدم سواء أكان من جنسه أم من غير جنسه إلا لفائدة دلالية.

ثبت بمواضع جريان المصدر على غير فعله في القرآن الكريم

الموضع	السورة	رقم الآية
﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾	البقرة	٥٥
﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾	البقرة	٢٣٦
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	البقرة	٢٤٥
﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾	آل عمران	٣٧
﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾	آل عمران	١١١
﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾	النساء	٦٠
﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾	النساء	١٢٨

﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾	النساء	١٥٣
﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	المائدة	١٢
﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾	يونس	١١
﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾	هود	٣
﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾	الإسراء	٤٣
﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾	مريم	٩٠
﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	القصص	٦١
﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	الأحزاب	٢٨
﴿فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	الأحزاب	٤٩
﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	٦٠
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾	الحديد	١١
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾	الحديد	١٨
﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾	التغابن	١٧
﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	١٧
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	المزمل	٨

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	المزمل	٢٠
﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾	النبأ	٢٨
﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾	النبأ	٢٩
﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾	النبأ	٣٥

الخاتمة

في ختام هذا البحث أثبت أهم ما توصلت إليه من نتائج:

- لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن جريان المصدر على غير فعله المتقدم، سواء أكان من جنسه أم من غير جنسه لا يكون إلا لفائدة دلالية، وهي ظاهرة عربية أكدها الاستعمال اللغوي في الشعر القديم والقرآن الكريم.

- جاء تعليل النحاة لهذه الظاهرة تعليلا نحويا صناعيا بعيدا عن تلمُّسِ الدلالات الكامنة وراءها، واكتفى أغلبهم بترديد عبارة "أجري المصدر على فعل مقدر دل عليه المذكور"، ولم يزيدوا على ذلك.

- لم يوافق البحث على تعليل بعض النحاة لجريان المصدر على غير فعله بأنه لا يقع إلا إذا كانت الأفعال المتقدمة متحدة المعنى؛ لأنه لولا اختلاف المعاني لما اختلفت المباني، ولو كانت الأفعال المتقدمة متحدة المعنى لما كان لوقوع المصادر في مواضع بعضها من فائدة؛ وهذا ما حاول البحث أن يثبته بدراسة بعض الشواهد والوقوف عليها بالتحليل.

- آثر التعبير القرآني البدء بالفعل المطاوع أو الدال على المطاوعة أولا، ثم بالجاري على فعل التكثير ثانيا على غير عادة المنطق اللغوي، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[1]؛ إذ إن "تَفَعَّلَ" الذي يكون للعمل المتكرر في مهلة مطاوعُ "فَعَّلَ" الذي للتكثير؛ ليرشد بهذه المخالفة الصرفية إلى ضرورة الجمع بين التَّبَتُّلِ والتَّبْتِيلِ، والتأكيد على المعنى المراد باختلاف المصدرين.

---

(١) سورة المزمل: ٨.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دت).

٣- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٤- الأصفهاني، العلامة الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، (دت).

٥- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/ ٥، (دت).

٦- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دت).

٧- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، شرح أدب الكاتب، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، مكتبة القدسي، القاهرة، (دت).

٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان،

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دت).
- اللمع في العربية، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،

عمان، ١٩٨٨م.

٩- الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: د. مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/ ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٠ - الرازي، الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١١ - رؤبة، ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، (دت).

١٢ - الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي،

- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢/ ١٩٩٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٣ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

١٤ - الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع الطوال، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، (دت).

١٥ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام

هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٤٠٢ه=١٩٨٢م.

١٦ - ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

١٧ - طرفة، ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، ط/ ٢، ٢٠٠٠م.

١٨ - عبادة، د. محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

١٩ - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (دت).

٢٠ - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٢١ - القطامي، ديوان القطامي، تحقيق الدكتورين: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط/ ١ ١٩٦١م.

٢٢ - ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب،

- بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (دت).
- التفسير القيم، جمعه محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت).

٢٣ – الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢/ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٤ – المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٢٥ – امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/ ٢ ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٢٦ – ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢/ ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٧ – ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (دت).

Runoff source is done in the Koran

Morphological study of tag

Dr. Essam Abdel Monsef Ahmed Abu Zeid

Professor of Grammar and co Department of Arabic Language and presentations

Faculty of Arts - University of Taif

Abstract

This study deals with the disagreement between the verb and its infinitive in The Holy Quran, following the descriptive approach based on deduction and analysis. It also aims at exploring the views adopted by our specialist Grammarians about the phenomena which does not occur unless the verbs in question are identical in meaning. The study does not take this for granted, because the verbs' identicality in meaning means the identicality in its infinitives, which has never occurred. This study also attempts to reveal the semantic on the views of Grammarians in this respect. The discord between the verb and its infinitives is meant also to give a semantic value.

Key words:

disagreement – infinitives - The Holy Quran – semantic.